

عمليـــة زئير الأسد

ملخـــص المرحلـــة الأولى

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي
تامر هايمان | 17 مايو 2026

مركز قاسيون
للدراسات الاستراتيجية
Qasioun Center for Strategic Studies

ترجمـــة

17 مايو 2026

«عملية زئير الأسد»

ملخص المرحلة الأولى

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي

تامر هايمان

الفهرس

الجزء الأول: طريق الحرب..... 6
الجزء الثاني: أهداف الحرب وتنفيذها 9
الجزء الثالث: الاضطرابات والتحديات..... 13
الجزء الرابع: الآثار بعيدة المدى للحرب 19
الجزء الخامس: الطريق إلى الأمام، ثلاثة بدائل استراتيجية 28
الخاتمة..... 34
توصيات عملياتية..... 35



نقــاط رئيسية

حالياً، يخيّمُ هدوءٌ نسبيٌ على حرب إيران ووكلائها، بالتوازي مع مفاوضات دبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة. وهذه الحملة هي أوسع عملية عسكرية في الشرق الأوسط منذ عام 2003م، كما أنها أول مشاركة لإسرائيل ضمن ائتلافٍ مع الولايات المتحدة. وبالرغم من تحقيق إنجازات تكتيكية، فإن مركزي ثقل الحملة الرئيسيين، وهما نظام إيران والمشروع النووي، لا يزالان دون تغيير جوهري.

عودة الحرب سببها إخفاق الحملة السابقة («عملية الأسد الصاعد»، يونيو 2025) في الوصول إلى حل دائم، مع تعافي إيران سريعاً واستعادة قدراتها في:

المجال النووي: إعادة تأهيل موقع فوردو، وتعجيل بناء «جبل الفأس» (Pickaxe Mountain) الذي يُزعم أنه محصّن ضد الغارات الجوية.

مجال الصواريخ: معدل إنتاج يبلغ نحو 125 صاروخاً شهرياً (من 1500 صاروخ عند ختام «عملية الأسد الصاعد» إلى 2500 صاروخ عند انطلاق «عملية زئير الأسد»).

استراتيجية الوكلاء: إعادة تأهيل سريعة لحزب الله (مضاعفة ميزانيته وتجديد طرق إمداده عبر سوريا)، رغم سقوط نظام الأسد.

تحديات إدارة الحملة

الفجوة بين المستويين السياسي والعسكري: سياسياً، كان هناك طموح لتغيير النظام، أما عسكرياً، فالهدف المعلن هو استنزاف قدرات إيران.

صمود النظام: انتقلت قيادة إيران إلى هيكل قيادة لا مركزي، وعُيّن مجتبى خامنئي مرشدًا أعلى، وهي خطوة حالت دون نشوء فراغ في السلطة رغم تصفية كبار المسؤولين.

مضيق هرمز: إغلاق المضيق منح إيران ورقة ضغط عالية التأثير، أعادت ترتيب أولويات أمريكا، وحوّلت جانباً من اهتمامها نحو أمن الطاقة وبنية الوطن التحتية.

المنشآت الاستراتيجية تحت الأرض: أظهرت الحرب قصور القوة الجوية، فقد صمدت معظم الأصول النووية والصاروخية في منشآت محصّنة عميقة تحت الأرض.

تداعيات الإقليم

دول الخليج: قوّضت الحرب استراتيجية تحوّط هذه الدول، وأضرّت بصورتها «ملاذًا آمنًا». كما أخفقت مساعي تحسين العلاقات مع طهران في حمايتها من وحشية إيران.

لبنان: أثار دخول حزب الله الحرب انتقادات حادة داخل لبنان، ودفع إلى محادثات مباشرة بين حكومة لبنان وإسرائيل. ويحد «الخط الأصفر» في جنوب لبنان من التهديدات، لكنه يعرّض قوات الجيش إسرائيل المنتشرة على الأرض للخطر، ويسبغ شرعية متجددةً على حزب الله كونه «المدافع عن لبنان».

مكانة إسرائيل: بلغ التعاون العسكري مع الولايات المتحدة ذروته، وعززت إسرائيل قيمة قدراتها العسكرية استراتيجياً. في المقابل، تراجعت مكانتها الدبلوماسية بسبب الانطباع بأنها جرّت الولايات المتحدة إلى حرب لا شأن لها بها، فضلًا عن ارتباط صورتها بإدارة ترامب.

بدائل وتوصيات رئيسية

الضغط على إيران بحصار جزئي أمر مهم لتليين مواقفها التفاوضية مع الولايات المتحدة. بيد أن استمرار حالة «لا اتفاق ولا ضربة عسكرية» لمدة طويلة ينطوي على مجازفة خطيرة، إذ قد يقرّب إيران من امتلاك سلاح نووي، سواءً بإجراء تجربة نووية في صحراء، أو الاحتفاظ بقنبلة نووية جاهزة للاستخدام دون إعلان عنها («قنبلة في القبو»)، أو مواصلة سياسة الغموض بشأن قدراتها النووية. لذلك:

في ما يخص إيران: ينبغي أن تسعى إسرائيل، بالتعاون مع الولايات المتحدة، إلى إبرام اتفاق صارم يتضمن عمليات تفتيش واسعة الصلاحيات وتفكيك قدرات إيران. أو أن تلجأ، عوضاً من ذلك، إلى عمل عسكري ينزع عن إيران أي أوراق مساومة استراتيجية قبل مرحلة المفاوضات النهائية.

في لبنان: ينبغي اعتماد نموذج يقضي بنزع سلاح حزب الله مقابل انسحاب جيش إسرائيل. واستلهاماً من الحلول المطروحة لقطاع غزة، ينبغي أن تساعد قوة عسكرية دولية حكومة لبنان في تنفيذ عملية نزع السلاح.

الخلاصة: استعادت إسرائيل ردعها التكتيكي، لكن المفترق الاستراتيجي المتعلق بتهديد إيران النووي لا يزال أمامها.

«عملية زئير الأسد»، أي الحرب ضد إيران ووكلائها، لم تصل نهايتها بعد. ومع غموض النتيجة النهائية، وإحتمالية تغير الوضع الراهن قريباً، فإن سمات هذه الحملة المميزة تسمح بتقييم مرحلي. فهذه أوسع حرب في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية، والأولى التي تخوضها إسرائيل شريكاً فاعلاً في تحالف مع الولايات المتحدة. ورغم أن تداعياتها العالمية لم تتضح بعد بالكامل، فمن الواضح أن للحرب آثاراً بالغةً على دول الخليج، وسوق الطاقة العالمي، ومكانة إسرائيل الدولية، وتنافس القوى العظمى.

الجزء الأول: طريق الحرب

في وقت قصير، نجحت حرب الاثني عشر يوماً «عملية الأسد الصاعد» في عرقلة مشروع إيران النووي، وإضعاف جهود إنتاج الصواريخ مؤقتاً، وإظهار تفوق إسرائيل عسكرياً على إيران. وإبقاء وكلاء إيران خاملين طوال الحملة، لتبدو إسرائيل منتصرة. بيد أنه، منذ آخر أيام الحرب، ظهر أن الأمر لم يحسم بعد.

في المجال النووي، أهم إنجاز هو تأجيل زمن اختراق إيران للمواد الانشطارية من أسبوعين إلى ثلاثة أشهر على أقل تقدير، وربما ستة، بتعطيل منشآت التخصيب، وتدمير مصانع أجهزة الطرد المركزي، وتصفية علماء نوويين بارزين. لكن بقاء النظام يعني أن المشكلة ما زالت موجودة. بل ربما ازداد دافع إيران إلى امتلاك سلاح نووي. وبما أن إيران دولة كبيرة بقدرات علمية متقدمة، فيمكن جبر الضرر. وخلص أشد التقييمات المهنية تحفظاً إلى أن قرابة عامٍ من الزمن كافٍ لإنتاج سلاح نووي، منها ستة أشهر تقريباً لتجميع مواد انشطارية.

وهذا بالضبط ما حدث. ففي شهور تلت الحرب، عملت إيران على استعادة قدراتها في تخصيب اليورانيوم في موقعين مركزيين: فوردو، الذي لم يُدمَّر بالكامل، و«جبل الفأس»، وهو منشأة تحت الأرض (ترى إيران أنها آمن من فوردو) سرِّع بناؤها. أما في مجال تطوير رؤوس حربية نووية، فالتعافي كان أبطأ، لكن الحرس الثوري كثّف مساعي التطوير.

وبرغم الضربة القوية التي تلقتها بنية إنتاج الصواريخ أرض- أرض التحتية، التعافي كان سريعاً، فقد صُنّع قرابة 1000 صاروخ في ثمانية أشهر، وطوِّرت قدرات الرؤوس الحربية.

أيضاً، تطورات جبهة الوكلاء كانت مقلقة. فقد أعادت إيران تفعيل قنوات تمويل حزب الله، إذ أفادت تقارير مصادرها مفتوحة

بتدفق مئات ملايين الدولارات على مدى ستة أشهر، عبر الإمارات العربية المتحدة وتركيا وشركات واجهة وشبكات غير رسمية لتحويل أموال.

وبخلاف التقديرات، لم يؤدِّ سقوط نظام الأسد إلى «قطع» ممر بري يربط إيران بلبنان، بل نجحت إيران في إعادة فتح مسار نقل أسلحة برّاً عبر سوريا، واستخدمته لإيصال منظومات أسلحة متطورة إلى حزب الله.

أما بقية جهود إعادة بناء قدرات الحزب، فنُفّذت بشراء أسلحة من تجار سلاح سوريين، وبإنتاج محلي، وتعيين قادة جدد، وإعادة بناء منظومات اتصالات.

وخلاصة القول: تعافي إيران كان أسرع من المتوقع في جميع مكونات أمنها القومي. وأبرزت وتيرة التعافي تركيزاً مكثفاً على البرنامج النووي والصواريخ أرض-أرض، فضلًا عن الإصرار على تنفيذ «عملية الوعد الصادق 4»، وهي عملية خططت إيران لتنفيذها ردًا على حرب الاثني عشر يوماً. وبدا أن شنّ حربٍ وقائيةٍ أخرى أمر حتمي، وأن المسألة لم تعد سوى مسألة توقيت.

تأثير ترامب ومرحلة الانتظار

في أواخر ديسمبر 2025، اندلعت موجة احتجاجات جديدة متوسطة الحدة ضد نظام إيران، مقارنة بموجات اضطراب السابقة. لكن قادتها هذه المرة كانوا من الطبقة الوسطى (تجار البازار)، وسرعان ما امتدت إلى فئات أخرى من السكان. ودفعت حملة النظام القمعية العنيفة الرئيس ترامب إلى نشر رسالة على حسابه الرسمي جاء فيها: «المساعدة في الطريق». واستلهاماً من نجاحه في فنزويلا، أعلن ترامب تمسكه بالتزاماته مع شعب إيران ونيته ضرب إيران. وقد باغت هذا الإعلان إسرائيل، التي كانت تسعى لتأجيل الضربة لتعزيز دفاعاتها.

بالنسبة لإسرائيل، إذا كان الرئيس ترامب مصمماً على التحرك، فمن الأفضل تنفيذ خطة أوسع في توقيت يتيح تعزيز قدرات الدفاع. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى قرابة شهرين لحشد قوات أمريكا في الخليج، ووضع خطط عملياتية مشتركة، وتعزيز دفاعات إسرائيل.

الجزء الثاني: أهداف الحرب وتنفيذها

خصوصية «عملية زئير الأسد» – وربما مصدر تعقيدها الرئيسي – هو غياب إجماعٍ على هدف واحد، واضح ومحدد. فقد دخل الجيشان الحملة دون انسجام بين رؤية الساسة وخطة العسكر. ومع وجود رغبة عند العسكريين بإحداث تغيير في نظام إيران، فإن الحملة العسكرية نفسها ركزت على إزالة التهديدات.

وقد نشأت فجوة من تباعد الطموحات والقدرات، فهدف القيادتين السياسيتين في إسرائيل والولايات المتحدة: تغيير النظام، بل ربما كان مرجح قرار شنّ الحرب. بيد أن قيادتي البلدين العسكريتين صرحا أن تغيير النظام لا يمكن بحملة قوة نارية فقط.

نتيجة لذلك، رسمياً، قُلّصت الأهداف العسكرية المعلنة إلى «تهيئة الظروف» اللازمة لتغيير النظام، وإضعاف التهديدات. أما إسقاط النظام، فظل «هدفًا سياسياً أسمى»، أي طموحاً واضحاً، لكنه ليس هدفاً عملياتياً ملزماً (ويمكن التكهن بأنه لو كان تركيز ترامب منصباً حصراً على إزالة التهديدات، لما وافق على وقف مؤقت للعمليات إلا بعد القضاء على أخطر تهديد، وهو البرنامج النووي)

وبالرغم من أن تغيير النظام أصبح مجرد طموح، فإن أول مراحل الحملة، بدءاً من عملية قطع رأس القيادة التي استهدفت كبار المسؤولين، وصولًا إلى منع توغل الأكراد، ركّزت على هذا الهدف.

والمفترض أن تكون عملية الأكراد: «جوهرة التاج»، وخلاصتها توغّل مقاتلين أكراد داخل إيران، مما يؤدي إلى تصعيد توترات متوقع بين مجموعات العرقية، وزعزعة استقرار النظام، وتهيئة أجواء ظهور حكومة جديدة معتدلة. هذه العملية هي حجر الزاوية في سلسلة عمليات سرية إضافية سعت إلى أهداف مماثلة.

ومن المرجّح أن هذه المساعي، مع تصريحات الرئيس دونالد ترامب واستعداده للتحرك، كانت فرصى تاريخية، وهي أساس الاعتقاد بإمكانية إسقاط النظام.

غير أن ترامب ألغى عملية الأكراد، ويُرجَّح أن سبب ذلك معارضة تركيا، التي ترى الأكراد تهديداً، ومعارضة الدول العربية التي ترفض مبدأ تفتيت «الدولة القومية» العربية إلى قبائل وطوائف. وبمجرد استبعاد العمليات السرية من المعادلة، أُزيلت آلية رئيسية عُوَّل عليها لزعزعة استقرار النظام. في غضون ذلك، نجحت إيران في نقل السلطة إلى مرشد أعلى جديد، وتمكنت، في خضم القتال، من إقامة منظومة فعّالة للقيادة والسيطرة، دون حدوث انشقاقات في صفوفها.

أما المرحلة الثانية، الممتدة من خامس يوم إلى وقف إطلاق النار، فعنوانها استنزاف القدرات. وهدفها إزالة التهديدات الاستراتيجية تدريجياً. هذه الجهود أشبه بعملية صناعية منظّمة لتدمير الأهداف، نفِّذت وفق خطةٍ مبيتَةٍ على تفوق تقني وتكتيكيٍ أكثر من دهاء ومرونةٍ .

وشملت مهام الضربات الرئيسية تدمير قوات الحرس الثوري الجوية والبحرية، وتفكيك صناعة إيران العسكرية، بما في ذلك سلسلة الإمداد الداخلية، واستهداف أجهزة أمن الداخل، وتدمير المشروع النووي بنهج مبتكر وفريد من نوعه. أما «جوهرة التاج» النهائية، وهي تدمير البرنامج النووي، فأتت أول هدنة دون أن ينجز.

التصميم العملياتي

التصميم العملياتي هو ترجمة تكتيكية للاستراتيجية المختارة، أي دمج جهود وجداول الزمنية وأهداف مطلوبة. ولأن الرؤية الاستراتيجية كانت معقّدة ومتطوّرة، كان التصميم العملياتي معرضاً لتغييرات متواصلة.

يفرّق الفكر العسكري التقليدي بين نهجين لتحقيق نصر حاسم: نصر حاسم بالمناورة، ونصر حاسم القوة النارية (الاستنزاف). ويجمع النهجين بين القوة النارية والمناورة، لكنهما يختلفان في كيفية توظيفهما. في نهج المناورة، يتحقق النصر بتركيز الجهد على مركز ثقل العدو، باستخدام أقصى قوة ممكنة في أقصر وقت ممكن. أما نهج الاستنزاف، فيسعى إلى تحقيق النصر بتدمير تدريجي ومنهجي لقدرات العدو. ويتطلب تغيير النظام، بوجه عام، اتباع نهج يرتكز على المناورة.

في تاريخ العسكرة، لم يُسقط نِظام بالقوة النارية وحدها إلا مرتين. في أول مرة، أُسقط نظام هيروهيتو في اليابان في الحرب العالمية الثانية، وفي الثانية، انهار نظام ميلوشيفيتش في كوسوفو في (1999م). بيد أنه، حتى في هاتين الحالتين، لا يزال الباحثون يتجادلون في ما إذا كانت القوة النارية وحدها هي المسؤولة عن النتيجة. وعليه، ورغم وجود رؤية سياسية تدعو إلى تغيير النظام، اعتمد التنفيذ العسكري في نهاية المطاف، على نهج استنزاف القدرات وإزالة التهديدات.

إذن، نُفذت «عملية زئير الأسد» وفق مقاربة استنزافية على أربعة محاور مركزية:

1. تصفية القيادة العليا وتعطيل منظومات القيادة والسيطرة على نحو أفقد العدو توازنه.
2. تدمير قوة الحرس الثوري الجوية.

3. تدمير جميع قدرات إيران البحرية، سواء التابعة للحرس الثوري أو لقوات النظام المسلحة (الأرتش).

4. تدمير المشروع النووي.

أدارت إسرائيل والولايات المتحدة الحرب معاً بقيادة أمريكية. وأدى الجيش الإسرائيلي دوراً مهيمناً في عدة مجالات، منها: ضرب أهداف في مركز الثقل (طهران)، والحفاظ على تفوق جوي، وتقليص حجم رشقات إيران الصاروخية باصطياد منصات الإطلاق وإغلاق مواقع أنفاق الصواريخ، وهو جهد تطلب استخدام كمية ذخائر جو-أرض هائلة.

الجزء الثالث: الاضطرابات والتحديات

«الإنسان يخطط والله يضحك»، مقولة تنطبق على ساحة المعركة أضعاف غيرها.

عرقلت ثلاثة عوامل عملية التخطيط وحالت دون تحقيق أهداف الحرب: صمود النظام، ومضيق هرمز، والبنى التحتية الاستراتيجية تحت الأرض.

صمود النظام

لا يعتمد نظام إيران على شخصٍ بعينه، إنما يستند إلى مفهوم أيديولوجي يتجّلى في ولاية الفقيه، وتُدار شؤونه بمنظومة مؤسسات تتسم بالتعددية والتداخل، وبوجود آليات متبادلة للرقابة والتوازن بين السلطات. بناءً على ذلك، فإن تصفية المرشد الأعلى لا تساوي تغيير النظام.

تغيير النظام يستلزم تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام نفسه، كأن يصبح ديكتاتورية عسكرية، أو نظام رئاسي علماني، أو نظام ديمقراطي. ومن ثمّ، لم يتغير نظام إيران. والقيادة الجديدة تختلف عن القيادة التي حلّت محلها، دون ان يعني ذلك أنها أفضل.

يبرز سؤالٌ هنا: كيف تمكّنت إيران من نقل سلطة معقّدة كهذه في أشد مراحل الحرب؟ الجواب المختصر: رباطة جأش علي لاريجاني (أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، إلى أن قُتل) في تطبيق دستور إيران حرفياً. فالدستور يضمن استقراراً عند وفاة المرشد الأعلى بمجلس قيادة مؤقت مؤلف من ثلاثة أعضاء: رئيس الجمهورية (السلطة التنفيذية)، ورئيس سلطة القضاء (السلطة القضائية)، وممثل عن مجلس الخبراء، وهو آية الله عرافي (السلطة الدينية).

هذه البنية ضمنت سد فراغ رأس المنظومة فوراً. ورغم أن التعيينات لم تكن فعّالة بذاتها، ولم يكن لقرارات المجلس أثر يُذكر

فـي مسـار الحـرب، فبقـيّ الاسـتقرار، ولـم يحـاول أي قائـد عسـكري «الاسـتيلاء علـى السـلطة» بانقـلاب.

وفـي هيـكل القيـادة العسـكرية، اسـتُبدل القـادة المقتلويـن، وفـي مقدمتهـم قائـد مقـر خاتـم الأنبيـاء المركـزي وقائـد الحـرس الثـوري. ومـن المثيـر للدهشـة، وللريبـة، أنـه لـم يُعيَّـن (بحسـب مـا ورد) رئيـس أركان جديـد للأرتـش (ربمـا بهـدف تعزيـز القـوة النسـبية للحـرس الثـوري). القـادة المعينـون حديثـاً مـن ذوي الخبـرة والرتـب الرفيعـة، إلا أن أداءهـم فـي الأيـام الأولـى كان دون المسـتوى المطلـوب. فقـد أجبرهـم خـوف التصفيـة علـى عقـد اجتماعـات فـي نطـاق ضيـق للغايـة، مـع مواصلـة اتخـاذ تدابيـر لتفـادي ملاحقـة إسـرائيل.

رغـم ذلـك، واصلـت منظومـة إيـران العسـكرية عملهـا. والسـبب: لامركزيـة السـلطة التـي طُبقـت قبـل الحـرب اسـتفادةً مـن دروس حـرب الاثنـي عشـر يومـاً. فتوقـع إحتماليـة تصفيـة مفاجئـة لسلسـلة القيـادة برمتهـا حفّـز المنظومـة علـى تصميـم حملـة قـادرة علـى العمـل دون أوامـر مـن أعلـى. وفُـوِّض ضبـاط ميدانيـون بسـلطة اسـتخدام قـدرات اسـتراتيجية، كإطـلاق صواريـخ باليسـتية، بمـا فـي ذلـك اسـتخدامها ضـد أهـداف مدنيـة فـي الخليـج، وإغـلاق مضيـق هرمـز، دون الحاجـة إلـى موافقـة مسـبقة قبـل التحـرك.

لكـن هـذه اللامركزيـة أوجـدت مشـكلات. فقـد تسـببت فـي إحـراج إيـران، عقـب ضربـات علـى عُمـان وعلـى بنـى تحتيـة مدنيـة فـي الإمـارات العربيـة المتحـدة. وقـد خالفـت هـذه الأفعـال رغبـات القيـادة العليـا، لا سـيما فـي ضـوء اعتمـاد إيـران مسـتقبلاً علـى نظـام الإمـارات المالـي.

وتجلّـى صمـود النظـام فـي تعيين مجتبـى خامنئي مرشـداً أعلى. فقد أصـرّ الحـرس الثـوري على هـذه الخطوة، خلافًـا لرغبة والـده علي خامنئي الـذي أوصـى صراحـةً بـأن يُختار خلفـه من بين الفقهـاء. عيّـن مجتبى وفقاً للدسـتور، باجتمـاع أعضـاء مجلس الخبـراء البالغ عددهم 88 عضـواً، حضورياً

في مدينة قم المقدّسة بأغلبية الأصوات، إذ صوّت لصالحه 54 عضواً.

وعلى غرار مجلس القيادة المؤقت،كان أداء مجتبى ضعيفاً في أول أيامه. فحالته الصحية ومخاوف الاغتيال دفعته إلى التواري عن الأنظار. ومع ذلك، فإن مجرد وجود مرشد ذو سلطة دينية أسهم في استقرار النظام، وحال دون بروز أي تحرك ثوري.

وأدت تصفية علي لاريجاني إلى ظهور رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف. وبالنسبة للإدارة الأمريكية، قاليباف مفاوض مناسب لعقد الصفقات. وحين يتحدث ترامب عن «قيادة جديدة يمكن التعامل معها»، فالمرجّح أنه يقصده. بيد أن قاليباف أبعد ما يكون عن حاكم مهيمن. فهو عالق في وسط خلاف بين نخبة سياسية (وزير الخارجية ورئيس) وقيادة أمنية (المقر المركزي وقائد الحرس الثوري)، ولا يجرؤ على إصدار أي قرار دون تعليمات صريحة من المرشد الأعلى. ولأن المرشد الأعلى منقطع عن جميع قنوات الاتصال الرقمية، فمن المرجّح أن التواصل معه يحدث بمذكرات مكتوبة بخط اليد وسعاة، وهي عملية تستغرق وقتاً طويلًا. وهذا يفسر، جزئياً على الأقل، عدم فاعلية جهود الوساطة في المفاوضات.

على أي حال، اتضح منذ ثاني أيام الحرب (مع تعيين مجلس القيادة المؤقت)، وتاسع أيام الحرب (مع تعيين مجتبى خامنئي) أن التغيير في قيادة إيران كان محدوداً. فبالرغم من تزايد هيمنة الحرس الثوري، وتراجع كفاءة منظومة القيادة والسيطرة، فإن حجم الضغط العسكري الممارس – بما شمله من عمليات تصفية متكررة، وضربات استهدفت مقار القيادة، وإجبار القادة على البحث المستمر عن مقار بديلة لقيادة العمليات، أو تعطيل قدرتهم على ممارسة السيطرة – جعل دخول إيران المفاوضات بثقة متفهماً.

نقطة ضغط عالمية: مضيق هرمز

إغلاق مضيق هرمز لم يكن مفاجئاً لأجهزة الاستخبارات، إنما المفاجأة كانت توقيت إغلاقه وأسلوبه. فقد أُغلق باكراً جداً في أول مراحل الحملة، وهو أداة ضغط استراتيجية فعّالة. وقد أسهمت الضربات الافتتاحية الساحقة في أول أيام الحملة، مع لامركزية القيادة في إيران، في إحداث مفاجأة عملياتية، وهي توقيت هذه الخطوة.

أما من حيث الأسلوب، فإغلاق المضيق بزرع ألغام بحرية مثبّتة وسط ممرات ملاحة هو أقصى إجراءات متاحة. وكان يمكن إغلاق المضيق بالتهديد بضربات مسيّرات متفجرة أو بإجراءات اعتراض بحرية، لكن الألغام البحرية يصعب إزالتها إلى حدٍ بالغ، ما يجعل الإغلاق محكماً.

وقد غيّر إغلاق المضيق مسار الحرب، وحوّل اهتمام أمريكا إلى السعي لإعادة فتحه. وبرزت داخل المستوى العسكري الأمريكي فكرة أن إيران يمكن هزيمتها في البحر: فالنصر الاستراتيجي للرئيس ترامب هو تأمين السيطرة على مضيق هرمز وإعادة توجيه الموارد الحيوية المتدفقة عبره. نتيجة لذلك، تبدّلت أولويات الضربات الجوية، وتعطلت حملة النيران المخطط لها. وحوّلت أهمية المضيق، ليس لسوق الطاقة فحسب، بل لإمدادات الغذاء العالمية أيضاً (الأسمدة، لاسيما في الدول النامية)، أسوأ سيناريوهات الحرب إلى واقع ملموس.

إغلاق المضيق سبّبَ أول اختلاف ظاهر بين مصالح إسرائيل وأمريكا. فلا أثر مباشر لإغلاقه على إسرائيل أو مواطنيها، باستثناء تغير أسعار النفط عالمياً، أما بالنسبة لأمريكا، فأثره يشمل كل مواطن يتوقف عند محطة وقود. والأهم أن إيران نجحت في إذلال الولايات المتحدة بفرض إرادتها عليها، وعلى المجتمع الدولي، بالقوة العسكرية.

وحاولت أمريكا تشكيل تحالف لإعادة فتح المضيق، لتجد نفسها وحيدة، فباستثناء إسهام إسرائيلي يسير جداً، لم تستجب أي دولة لنداء أمريكا. وانصب جل استياء ترامب على دول أوروبا وأعضاء حلف الناتو، الذين عُدّ رفضهم تخلياً صريحاً. ويعود رفض أوروبا إلى سببين: الأول أنهم لم يُستشاروا قبل اندلاع الحرب، فـ«لا يمكن بناء تحالف بأثر رجعي»، كما قال أحد كبار سفراء أوروبا. والثاني أن أوروبا في حالة حرب حقيقية منذ قرابة أربع سنوات، وليست مستعدة لفتح جبهة إضافية.

ومن ثمّ، إغلاق مضيق هرمز أضاف لإيران نفوذاً عالمياً جديداً، يتجاوز ملفها النووي، وسعت طهران إلى الاستفادة منه بأقصى حد ممكن. مفاوضات إيران مع الولايات المتحدة، كان يُفترض أن تتمحور على الحقوق المدنية والمشروع النووي الخطير وبنية الإرهاب الإيراني التحتية، بيد أنها تحولت إلى محادثات على نظام عبور مضيق هرمز. إضافةً إلى ذلك، وقعت إيران على مصدر دخل جديد لخزائنها المستنزفة بفرض رسوم عبور على السفن.

المنشآت تحت الأرض: منطقة حصانة للمشروعين النووي والصاروخي

عند وقف إطلاق النار، كانت إيران لا تزال تحتفظ بما بين 60% و70% من قدراتها على إطلاق الصواريخ (الصواريخ والمنصات)، فضلًا عن مواد نووية مخصبة (440 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، ومئات الكيلوغرامات المخصبة بنسبة 20%، وعدة أطنان من اليورانيوم المخصب بنسبة أقل من20%). ورغم دقة معلومات الاستخبارات وقدرات القصف المذهلة عند إسرائيل والولايات المتحدة، لم تُدمَّر مقرات القيادة المركزية الإيرانية الرئيسية (خاتم الأنبياء والحرس الثوري). فقد حققت الضربات المتعددة تحييداً جزئياً ومؤقتاً فقط، وعادت المقرات إلى كامل وظائفها في وقت قصير،

وصمدت منظومة القيادة والسيطرة العسكرية. كل هذا بفضل بنية تحتية تحت الأرض.

في عصرنا الحالي، أظهرت المنشآت تحت الأرض عجز القوة الجوية. فقد ألحقت نيران جوية أضراراً جسيمة بالعدو، وصفّت قادة، ودمرت منصات جاهزة للإطلاق، وأضرّت بأجهزة أمن إيران الداخلي، وصناعاتها العسكرية، وحققت مكاسب تكتيكية كبيرة. بيد أنها أخفقت في إضعاف مراكز الثقل: منظومة القيادة والسيطرة، والصواريخ الباليستية، والبرنامج النووي.

وهذه نقطة مهمة للغاية، فإذا استؤنفت الحرب، ينبغي استخلاص هذا الدرس، أما إذا حدث اتفاق، فيجب أن تكون المنشآت تحت الأرض في صلب المفاوضات. فمعظم ما يقع على ظهر الأرض قابل للرصد والتدمير، بخلاف البنية التحتية تحت الأرض، التي تتطلب معالجة مختلفة، تجمع بين العمل الاستخباري والعملياتي.

وأظهر الجيش الإسرائيلي قدرات لافتة في مجالي القوة النارية والاستخبارات، لكنه أخفق في تحويل هذا التفوق إلى إنجاز راسخ في بيئة القتال تحت الأرض، وهو نمط تكرر في قطاع غزة ولبنان. ومن ثمّ، لا يقتصر الدرس على الاستعداد لاحتمال استئناف عمليات عسكرية ضد إيران، بل يمتد إلى مراجعة استراتيجية طويلة الأمد لتصميم القوة، وتوجيه موارد التسلح، وتطوير أسلحة بما يعزز قدرات جيش إسرائيل على تحقيق تفوق حاسم في الاستخبارات والمناورة ضمن بيئة القتال تحت الأرض.

الجزء الرابع: الآثار بعيدة المدى للحرب

لم تنتهِ الحرب بعد، لكن رصد تغييرات أحدثتها إقليمياً وعالمياً بات ممكناً. يركز هذا التحليل على أهم ثلاثة تطورات تركت أثراً ظاهراً في عقيدة إسرائيل الأمنية في هذه المرحلة (بصرف النظر عما إذا كانت الحرب ستنتهي أو ستُستأنف):

انهيار العقيدة الأمنية لدول الخليج

تقوّضت ثلاثة مبادئ أساسية في عقائد أمن دول الخليج القومي تقويضاً كاملاً في الحرب، وهو تطور يستلزم تحولاً جوهرياً في عقيدة إسرائيل الأمنية. ورغم أن الحرب لم تنتهِ بعد، والدروس المستفادة من دول الخليج قد تتطور، فمن المهم، الآن، بحث هذه التطورات في ضوء الفرص التي توجدها، لاسيما إذا تجدد الصراع:

انهيار مفهوم التحوط الاستراتيجي

يقوم مفهوم التحوط الاستراتيجي على افتراض أن حفاظ الدول على علاقات دبلوماسية مع مختلف القوى الكبرى المتصارعة، عالمياً وإقليمياً، وإقامة علاقات تجارية واسعة معها، مع تجنّب الانحياز الكامل إلى أي طرف، يحققان الاستقرار والازدهار. هذا هو المنطق الذي استندت إليه دول الخليج في بناء علاقات وثيقة مع الصين وروسيا وإيران.

لكن هذا المفهوم لم يمنع إيران من شن هجمات عنيفة على جيرانها، كما لم يثبت جدواه في التعامل مع روسيا والصين، إذ لم يفعل حليفا إيران شيئاً لمنع هجمات على دول الخليج، بل قدّما لها دعماً أسهم في مضاعفة الأضرار. وفي المقابل، لم تكن منظومات الأسلحة التي مكّنت دول الخليج من الدفاع عن نفسها وتنفيذ عمليات هجومية صينية أو روسية المنشأ، في حين وفّر الدعم الروسي والصيني لإيران شريان حياة اقتصادياً بشراء النفط. وقد

عرضت دول الخليج على إيران حوافز مالية مقابل وقف الهجمات، دون جدوى. وتجلت بوضوح وحشية إيران التي تجاوزت كثيراً مجرد ضرب مصالح أمريكا في المنطقة. ولم تقنع دول الخليج التفسيرات التي ردّت الهجمات إلى غياب السيطرة المركزية نتيجة تعطيل إسرائيل لمنظومات القيادة والسيطرة الإيرانية، بل زادت استنتاجها سوءاً، فإذا كانت قيادة إيران عاجزة عن السيطرة على جيشها، فما قيمة التحوط؟ ولذا، لا يمكن التعويل على إيران مصدراً للاستقرار، كما أن قدراتها العسكرية خطرٌ على المنطقة.

تقويض مفهوم «الملاذ الآمن»

على مدى عقد، سعت دول الخليج إلى إقناع العالم بأنها من آمن الدول على وجه الأرض، وأنها جديرة باستضافة البنية التحتية للحواسيب والموانئ، وأنها مركز رئيسي للتجارة والرياضة والثقافة، انطلاقاً من معادلة خلاصتها أن «الخليج واحة آمنة ومستقرة ومزدهرة». لكن هذا المفهوم تضرر كثيراً. فقد ركّزت إيران ضرباتها على أكثر القطاعات والمنشآت حيوية في هذه الدول، منها البنية التحتية الحاسوبية والتخزينية لشركة أمازون، والمطارات، بما فيها أكبر مطار في العالم، والموانئ البحرية، والفنادق الفاخرة، وبنية الطاقة المتجددة.

الأمن ركنٌ أساسيٌ في اقتصاد الخليج، فقرابة 90% من سكان الإمارات عمّالٌ أجانب، وقد يدفعهم انعدام الأمن إلى المغادرة، مما يؤدي إلى زعزعة أساس الاقتصاد. علاوةً على ذلك، تضررت كثيراً صورة الخليج مركزاً عالمياً للعبور والشحن، إذ تراجعت موثوقية المرور الآمن عبر بنى الإمارات التحتية، التي تعد عنصراً حاسماً في التنمية الاقتصادية.

اقتصاد النفط ولعنته

تعتمد دول الخليج على النفط مورداً أساسياً في اقتصاداتها. ورغم سعيها إلى إيجاد بدائل اقتصادية، فإنها لا تزال شديدة الارتهان لهذا المورد. وقد أظهر إغلاق مضيق هرمز مواطن ضعف هذا النموذج الاقتصادي، فقد أثبتت إيران أنها تمسك بمفاتح الخليج، مما يبين حجم المخاطر التي تتهدد هذه الدول.

الوعي بهذا الجانب موجودٌ من قبل، فتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاتكال على النفط ركنان أساسيان في رؤية السعودية والإمارات ل 2030. بيد أن انهيار استراتيجية التحوّط، بالتوازي مع تراجع صورة الملاذ الآمن، فاق قلقاً بالغاً.

الأمر كله يعتمد على التوقيت، فلو وقعت أزمة مماثلة بعد بضعة عقود، لما كان تأثيرها بالحدة نفسها، إذ ربما تكون دول الخليج قد نجحت حينها في بناء مقومات الصمود اللازمة. ومع ذلك، فإن تحولاً من اقتصاد النفط إلى اقتصاد الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة قد يعزز تعاوناً مع إسرائيل في نهاية المطاف. فقدرات إسرائيل العسكرية، التي تجلّت بوضوح في الحرب، قد تحدو بدول الخليج إلى تعميق علاقاتها بإسرائيل، رغم الصعوبات التي تفرضها صورتها في الرأي العام العربي.

لبنان وحزب الله: انهيار مفهوم «المقاومة حامية لبنان»

احتاجت إيران إلى أربعين ساعة لإجبار حزب الله على الانضمام إلى الحملة. ففي حرب الاثني عشر يوماً، لم يطلب المرشد الأعلى من حزب الله المشاركة، أما هذه المرة، فقد عُدّ مقتله وصية أخيرة ملزمة. ومع ذلك، تطلب الأمر إقناعاً وضغطاً شديداً. ولم ينبع التردد من صعوبات عملياتية، بل من حساسية موقف التنظيم داخل لبنان.

وعلى مدار أشهرٍ، وبشجاعة وحزم، طالبت حكومة لبنان حزب الله بنزع سلاحه. ورغم البون الشاسع بين هذه التصريحات الحازمة وبين

أفعال الأرض، فقد تعثر الجيش اللبناني في تنفيذ هذا الهدف في مواجهة حزب الله، و تغير الخطاب الداخلي في لبنان. ففي ذروة هذه العملية، هاجم حزب الله إسرائيل وأغرق لبنان مجدداً في الحرب، خلافًا لمصالح لبنان الوطنية. وهذه المرة، وجد التنظيم صعوبة في إخفاء دوافعه، إذ كان واضحاً تماماً أنه تحرك بأمر إيران، ومن المرجّح أن يدفع ثمناً سياسياً باهظاً جراء ذلك. ولأول مرة، قد تظهر انتقادات حتى من داخل طائفة الشيعة، التي لا تزال تقاسي وطأة دمار قرى جنوب لبنان.

يرى حزب الله أنه نجح في إدارة الصراع ببراعة، من خلال مشاركة تدريجية سعت لإقناع الرأي العام اللبناني بأن رد التنظيم رمزي فحسب، ومحصور في منطقة شمال نهر الليطاني، وأن أي تصعيد لاحق إنما هو رد على أفعال إسرائيل. لكن قرار الانضمام إلى الحرب اتُّخذ حقيقةً منذ أول يوم، إذ أبقى حزب الله على بناه القتالية ومقاتليه جنوب الليطاني، لكنه امتنع عن الزج بهم في المواجهات حتى 5 مارس.

وأثبتت هذه المشاركة التدريجية نجاحها، فقد عد كثيرون أول عمليات حزب الله رمزية، بينما اعتبر غياب النيران من جنوب الليطاني دليلاً على تراجع قدراته جراء تطبيق اتفاق نزع السلاح، كما زُعم. ونجح، إلى حدٍ ما، في تحميل إسرائيل مسؤولية توسع الحرب . وبالرغم من أن معظم اللبنانيين أدركوا الجهة المسؤولة عن التصعيد، برزت في إسرائيل مخاوف من أن يكون رد جيش إسرائيل العنيف هو ما استدرج حزب الله إلى انخراط في الحملة. وينبغي التشديد على أن نعيم قاسم، زعيم حزب الله، كان قد قرر دخول الحرب قبل رد جيش إسرائيل الواسع على أول نيران من لبنان.

عسكرياً، أُضعف حزب الله كثيراً، إلا أن ما تبقى من قدراته، وهي 10% فقط من قوته قبل صراعه مع إسرائيل، الذي انتهى باتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر 2024م، لا يزال تهديداً، قوامه قرابة 15 ألف

صاروخ وقذيفة. وقد كان هذا التهديد مفاجأة لجمهور إسرائيل.

هذه المرة، أدى قرار عدم إخلاء البلدات، مع تصريحات استعراضية لمسؤولين سياسيين كبار عن اعتبار «تفكيك حزب الله» هدفًا للحرب، إلى إيجاد واقع مستحيل. فحالياً، عجز جيش إسرائيل عن احتلال لبنان ونزع سلاح حزب الله بالقوة أمر واضح. وفي مواجهة حماس، وهي حركة أضعف بكثير، احتاج إسرائيل لثلاث سنوات لتدرك أن تحقيق نصر كامل من هذا النوع غير ممكن. أما نزع سلاح حزب الله، فليس ممكناً في ظل حرب دائرة مع إيران، لا سيما أن لبنان يُعدّ جبهة ثانوية، في وقت يرفع فيه رئيس الأركان «عشر إشارات حمراء» في ما يخص وضع قوى جيش إسرائيل البشرية.

ما العمل الآن؟

مع سريان وقف إطلاق النار المفروض من الرئيس ترامب على إسرائيل في لبنان،، يمكن تحديد إنجازين وخطر جسيم. أول إنجاز هو إجراء مفاوضات مباشرة ورسمية، لأول مرة منذ حرب لبنان الأولى، بين ممثلين لبنانيين وإسرائيليين، وهو تطبيعٌ صريحٌ. أما ثاني إنجاز، فهو إقامة «منطقة أمنية»، أي منطقة عازلة لتقليص التهديد التكتيكي القادم من لبنان، وهو في الوقت نفسه ورقة مساومة استراتيجية قيّمة، إذا استُخدمت على هذا النحو.

وفي المقابل، فإن غياب حل حقيقي لمشكلة حزب الله يجعل المشاعر السائدة بين سكان شمال إسرائيل، من فقدان الثقة وانعدام الأمان والنزوح الجماعي، مبررة تماماً في ظل ما يبدو أنه حرب طويلة الأمد.

وقد أدت إقامة المنطقة الأمنية إلى إنشاء «الخط الأصفر»، وهو خط احتلال بري لا توجد بينه وبين الحدود الدولية تجمعات سكانية مدنية أو بنى تحتية، ما يقلل خطر حرب العصابات داخل الأراضي المحتلة. ورغم أن هذه المنطقة العازلة تحيّد خطر النيران المباشرة،

فإنها لا تمنع النيران ذات المسار العالي، والمسيّرات المتفجرة، وهجمات الطائرات المسيّرة، التي ينطلق معظمها من شمال نهر الليطاني. كما أنها لا تحول دون مهاجمة حزب الله المنطقة العازلة انطلاقاً من شمالها.

وللتذكير، فقد انطلقت غالبية الهجمات، حتى خلال مدة المنطقة الأمنية التي أعقبت حرب لبنان الأولى، من مناطق في شمال ما كان يُعرف آنذاك بـ«الخط الأحمر».

ولولا تدخل أمريكا، لتجدد القتال في لبنان، لاسيما بغارات جوية على بيروت. غير أن تفكيك حزب الله باستئناف القتال أمر مشكوك فيه. زد على ذلك، حتى لو قررت القيادة السياسية السيطرة على كل الأراضي حتى الليطاني، جراء ضغط شعبي متصاعد، ومع غياب قيود أمريكية، لما تفكك حزب الله وما توقفت النيران المنطلقة من المناطق الواقعة شمال الأراضي المحتلة.

وفي المقابل، فإن احتلال الأراضي حتى الليطاني والاحتفاظ بها يتطلبان قواتاً أكثر بكثير وتشكيلاً قتالياً أوسع (ORBAT). كما أن ذلك سيعزز رواية حزب الله عن «المقاومة»، وأنه المدافع عن لبنان في مواجهة «الاحتلال الإسرائيلي»، ومن المرجح أن يفشل في تلبية مطالب سكان شمال إسرائيل الأمنية.

ومن المفارقات أن الحل قد يكمن في قيد أمريكا نفسه. فبينما يعتبر تدخل أمريكا في لبنان قيداً تكتيكياً، فإنه قد يكون في نهاية المطاف حلاً استراتيجياً تحتاجه إسرائيل. وهو نسخة معدّلة من صيغة حل وُضعت لحماس، ولم تنفذ بعد، ترتكز على إنشاء آلية إشراف دولية لفرض نزع سلاح حزب الله، مقابل حزمة حوافز لإعادة تأهيل لبنان وانسحاب إسرائيلي إلى الحدود الدولية، بموجب اتفاق مضمون دولياً.

إسرائيل في الساحتين الدولية والإقليمية: بين صورة «المحارب الماهر» وصورة «المتنمّر الماكر»

تتراجع مكانة إسرائيل على الساحة الدولية منذ سنوات. لم يبدأ هذا التدهور في 7 أكتوبر 2023، لكنه تسارع بوضوح في ظل حرب ممتدة في قطاع غزة وما نتج عنها. فقد وُصم صراع إسرائيل مع فلسطين، في نظر شبان ساخجين وغير مطلعين، بأنه «نضال الضعفاء والسود والمستغَلّين ضد الاستعمار الغربي الأبيض العنصري». وحظيت هذه العملية بسند من إجراءات قانونية في محكمة العدل الدولية، حيث اكتسبت اتهامات الإبادة الجماعية، التي لا أساس لها، قدراً من الشرعية. وفي ظل هذه الخلفية، فاقمت الحرب في إيران هذا الوضع.

وفي الولايات المتحدة، تُتهم إسرائيل بدفع الرئيس ترامب إلى خوض حرب ضد إيران تتعارض مع مصالح أمريكا. وحتى قسم من أشد مؤيدي الرئيس، أنصار «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» (MAGA)، يرفضون الحرب وينتقدونها علناً. وكذلك في الحزب الديمقراطي، فمعارضة بيع أسلحة لإسرائيل أصبحت موقفاً معتاداً.

وهكذا، فبرغم التعاون العسكري غير المسبوق، والتنسيق الوثيق بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، يظل الوضع خطيراً، فتماهي إسرائيل مع ترامب يجعلها في عيون منتقديه سواءً بسواء. ومن المتوقع أن رحيل ترامب سيصعّب وضع إسرائيل، إذ يُرجح أن تضطر إلى التعامل مع رئيس معادٍ.

لكن المشكلة لا تكمن في هذا التماهي مع حزب واحد فحسب، إنما أيضاً في الانطباع بأن إسرائيل غيّرت عقيدتها الأمنية العملية جذرياً. فلم تعد تُرى دولةً تسعى إلى السلام والتسويات السياسية مع الدول العربية، بل دولة تسعى إلى تحقيق الأمن بحرب لا تنتهي، بما في ذلك احتلال أجزاء من دول عربية مجاورة لإقامة مناطق

أمنية عازلة. وهكذا، تتحول صورتها من دولة حظيت بتعاطف كبير حين أعلنت أن «تحديات السلام أفضل من آلام الحرب»، إلى دولة تتبنى فلسفة تجمع بين أثينا وإسبرطة فائقة القوة.

وينتشر في أنحاء الشرق الأوسط اعتقاد بأن إسرائيل تسعى إلى تحقيق مشروع «إسرائيل الكبرى»، الممتد من الفرات إلى النيل. وقد وردت إشارة إلى هذه الرؤية رسمياً في وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية، كما أشار إليها رئيس الوزراء في تصريحاته، إذ قال في مقابلة إنه «يرتبط ارتباطًا عميقًا برؤية أرض إسرائيل الكاملة».

ويغذي هذا الانطباع مخاوف عربية من إسرائيل «قوة إقليمية مهيمنة» صاعدة. ويؤكد قادة رأي وصحفيون في السعودية أن إسرائيل تطمح إلى هيمنة إقليمية، ما عبّرت عنه أيضاً وثيقة نشرها مركز دادو للدراسات العسكرية متعددة التخصصات، أشارت إلى الانتقال «من فيلا في غابة إلى ملكة الغابة». وتعتبر دول المنطقة هذا النهج التوسعي تهديداً لها، فعلى الرغم من أنه يعزز الردع، فإنه قد يجلب رد فعل مضاد يقيّد هامش المناورة المتاح لإسرائيل في المنطقة.

وعلى الجانب الجيد، أظهرت إسرائيل قدرات عسكرية واستخبارية كبيرة. ففي بداية الحرب، تعرضت دول الخليج، وفي مقدمتها الإمارات والبحرين، للهجوم، على الأرجح بسبب ارتباطهما بـ«اتفاقيات إبراهيم». وردًا على ذلك، تحركت إسرائيل سريعاً لنقل قدرات دفاعية إلى هاتين الدولتين. ولا يُتوقع أن يصدر عنهما أي تعبير رسمي عن الامتنان، لكن الاطلاع عن كثب على قدرات إسرائيل الفريدة سيؤدي حتماً إلى تعزيز العلاقات معهما.

كما أثارت قدرات إسرائيل إعجاب ضباط عسكريين أمريكيين، فالقدرة على دمج الاستخبارات والقوة النارية بسرعة، مع رشاقة منظومة إسرائيل العسكرية ومرونتها، خلّفت انطباعاً قوياً عند الشريك الأمريكي، ليبدو، أحياناً، غابطاً لجيش إسرائيل على تميزه التكتيكي.

استعادت إسرائيل ردعها الأمني، المفقود في 7 أكتوبر، لكن كثيرين يرون أنها ذهبت أبعد مما ينبغي ببضع خطوات، بما يعمق الفجوة بينها وبين مجتمعات الغرب. ومن ثمّ، فطريقة نهاية هذه الحرب سيكون لها أثر كبير في مستقبل علاقات إسرائيل مع أمريكا.

فإذا سُجّلت الحرب في سجلات أمريكا فشلاً أمريكياً، فستحمل إسرائيل جزءاً من المسؤولية على الأقل. وإذا استؤنف القتال وارتفعت كلفة أمريكا دون تغيير في النتيجة، فستكون التداعيات على إسرائيل أشد. أما إذا أدى استئناف الحرب إلى إعادة تشكيل الواقع جذرياً على المدى البعيد، بتدمير كامل للبرنامج النووي، وفرض قيود على مدى الصواريخ، ووقف تمويل الإرهاب، وإعادة فتح مضيق هرمز دون شروط، فستكون إسرائيل جزءاً من انتصار أمريكي تاريخي في الشرق الأوسط.

وهنا تكمن المعضلة التي تواجه الرئيس ترامب: مقامرة عالية المخاطر، تتأرجح بين انتصار تاريخي وهزيمة خطيرة.

الجزء الخامس: الطريق إلى الأمام، ثلاثة بدائل استراتيجية

هناك اعتقاد سائد في إسرائيل أن إيران تهديدٌ خطيرٌ لإسرائيل وللشرق الأوسط عموماً، وأن مشروعها النووي يهدد استقرار العالم. الأمر ذاته تجده في الأوساط الدفاعية الأمريكية، وفي كثيرٍ من الأحيان، داخل أوروبا كذلك. ولمواجهة هذا التهديد، طُرحت في ثلاث سنوات مضت مسارات مختلفة: التوصل إلى اتفاق نووي، وشنّ حرب، وممارسة ضغوط اقتصادية مستدامة.

وتسعى المقاربات الثلاث إلى تحقيق هدفين، اولاً: الحد من التهديدات، وثانياً: زعزعة استقرار النظام بطريقة تعجّل زواله. وفي المرحلة الانتقالية الراهنة، تبقى الخيارات الثلاثة مطروحة، ما يجعل نقاشها أهم من أي وقت مضى.

الاتفاق النووي

باراك أوباما، رئيس أمريكا الأسبق، هو مهندس هذه المقاربة الرئيسي. وفق تصوره، فإن اتفاقاً نووياً سيمنع التهديد النووي عقداً من الزمن، بموافقة إيران على وقف برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات. وكان أوباما يعتقد أن انفتاح إيران على السوق العالمية سينتج تحولاً داخلياً حسناً، أشبه بـ«ربيع فارسي».

أول شق من الاتفاق، أي خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، أُنجز فلم تنتهك إيران الاتفاق وقيدت برنامجها النووي، على الأقل حتى انسحاب دونالد ترامب من الاتفاق عام 2018م. أما شقه الثاني فأخفق. فالخطة بها عيوب جوهرية (منها بنود الانقضاء وغياب رقابة على مجموعة التسليح)، لكنها نجحت في جانب مهم، وهو تجميد المشروع النووي وأعادت قدرات إيران إلى الوراء.

الميزة الرئيسية: تجميد المشروع النووي.

العيب الرئيسي: توفير شريان حياة اقتصادي للنظام.

الوضع الراهن: إيران في حالة اقتصادية متردية وتحتاج بشدة إلى تخفيف العقوبات. والمرشد الأعلى الجديد، الذي نجا من محاولة اغتيال وفقد أفراداً من عائلته، متطرف أكثر من والده، ويبدو متقبلاً لإمكانية امتلاك سلاح نووي. وهو غير مقيد بفتوى والده التي تحرّم تطوير سلاح نووي، فمن الناحية الشرعية والقانونية، «ماتت» الفتوى بوفاة صاحبها.

خاضت إيران حربين كبيرتين في عام واحد، ومن المرجّح وصول قيادتها إلى قناعة أن الردع النووي هو السبيل الوحيد لمنع اندلاع حرب جديدة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى اتفاق صارم جديد، ينصّ على تفكيك برنامج إيران النووي بالكامل، ويخضع ما تبقّى منه لرقابة دولية دقيقة وواسعة الصلاحيات، تتجاوز ما أقرّته خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويجب أن يعيد الاتفاق إيران إلى زمن اختراق لا يقل عن عام واحد للمواد الانشطارية، وعامين على الأقل لإنتاج سلاح نووي. ولتحقيق ذلك، لن يكفي مجرد إخراج اليورانيوم المخصب بنسبة 60% من إيران أو حظر التخصيب على أراضي إيران حظراً مؤقتاً. بل يلزم اتخاذ التدابير الآتية: إخراج جميع المواد المخصّبة من إيران (بما فيها اليورانيوم منخفض الدرجة)، وحظر تام منشآت التخصيب تحت الأرض (على أن تُبنى أي منشآت مستقبلية فوق الأرض وبإشراف أمريكي)، وحظر إنتاج أجهزة الطرد المركزي المتقدمة وتطويرها، مع تدمير القائم منها، وآليات رصد موثوقة ومعززة. وستكون هذه المطالب غير مقبولة إيرانياً، التي ستحاول بدلاً من ذلك العودة إلى الاتفاق السابق وتسويقه للولايات المتحدة على انه «صفقة أفضل» (صفقة بلا خيار التخصيب)، على أمل أن يوافق ترامب ويعلن النصر وينهي الحرب.

الخلاصة: اتفاق نووي جيد جداً من شأنه أن يحسّن موقف إسرائيل الأمني، لكن فقط إذا تضمن البنود المذكورة أعلاه.

«لا اتفاق ولا ضربة»: ضغط اقتصادي مستمر

يرجّح أن الرئيس ترامب هو أقرب شخص إلى هذه المقاربة. فبعد انسحابه من الاتفاق النووي، ابتكر «حملة الضغط الأقصى»، التي سعت عملياً إلى «تجفيف موارد» النظام حتى انهياره. ولأن وضع إيران حرج، ولأن أنظمة مثل نظام طهران تميل إلى الانهيار من الداخل، فإن هدف هذه المقاربة هو تفاقم ضائقة إيران الاقتصادية وتعميق عزلتها الدولية، ما يرفع احتمال انهيار النظام بانتفاضة داخلية.

ميزة رئيسية: إضعاف فاعلية النظام في مواجهة أزمة اقتصادية حادة.

عيب رئيسي: عدم وضع أي قيود على المشروع النووي أو على بناء القوة العسكرية، ما يستوجب الحفاظ على المكاسب بعمليات عسكرية إضافية.

الوضع الراهن: إيران في أزمة، وقد بلغ اضطراب الداخل ذروته قبيل الحرب. غير أن صمود النظام وبقائه في الحرب عزّز صورته وقوته المتصورة في نظر المواطن الإيراني. كذلك، أسهم العدد الكبير من الضحايا غير المقاتلين (1500 إلى 2000) في تعزيز الالتفاف حول النظام تحت تأثير الشعور الوطني.

وقد تؤدي رغبة المسؤولين في النظام الجديد في الانتقام من المحتجين الذين سبقت احتجاجاتهم الحرب، والذين يرون أن احتجاجاتهم أسهمت في اندلاعها، إلى ردع المعارضين أيضاً. وفي الوقت نفسه، لا تزال إيران تحتفظ بقدرة على استئناف برنامجها النووي العسكري بسرعة، بفضل امتلاكها المعرفة اللازمة، وأجهزة طرد مركزي متطورة، ومنشآت تخصيب تحت الأرض، كما يمكن إعادة بناء منشأة لتحويل المواد النووية في بضعة أشهر فقط.

إن إبقاء إيران تحت الحصار بهدف التأثير في صنع قرارها فكرة سليمة، وقد تؤثر فعلاً في حسابات المرشد الأعلى. لكن تحويل هذا

الوضع إلى استراتيجية دائمة تستهدف تغيير النظام مقامرة خطيرة، فدول مثل كوريا الشمالية اختارت، تاريخياً، التضحية برفاه مواطنيها على مذبح القدرة النووية. وثمة خطر حقيقي من سير إيران الجديدة، التي يعتمد قادتها اعتماداً كبيراً على الحرس الثوري، على النهج نفسه. أما الأنظمة التي انهارت في نهاية المطاف بسبب العزلة الدولية، كالاتحاد السوفييتي وجنوب أفريقيا، فلم تسقط إلا بعد سنوات من الضغط المتواصل، لا تحت حصار قصير الأمد.

الحرب

وفقًا لهذا النهج، الذي جُرِّب في «عملية زئير الأسد»، تدمر حملة عسكرية قدرات إيران النووية، فيما تزعزع سلسلة من العمليات الخاصة استقرار النظام إلى حدٍّ يجعل انهياره النهائي مسألة وقت لا أكثر، حتى إن لم يسقط أثناء الحرب. بيد أن الحرب الحالية لم تحقق هذا الهدف حتى الآن.

ميزة رئيسية: تدمير المشروع النووي عسكرياً (الذي يتطلب أيضاً مناورة برية واسعة).

عيب رئيسي: حرب تتحول فيها الجبهة الداخلية إلى ساحة قتال فعلية بسبب إطلاق الصواريخ الباليستية، مع خطر كبير على القوات العاملة تحت الأرض.

الوضع الراهن: توقفت الحرب في منتصف الطريق، ولم تحقق أهدافها، وإن كان من المبكر تقدير احتمالات انهيار النظام في مرحلة ما بعد الحرب. ويقع على عاتق الرئيس ترامب تحديد ما إذا كان ينبغي استئناف القتال للقضاء نهائياً على التهديد النووي.

وسيترتب على استئناف الحرب تداعيات كبيرة على مكانة إسرائيل الدولية، والشرعية الداخلية في الولايات المتحدة، فضلاً عن جبهة إسرائيل الداخلية والاقتصاد.

في المقابل، فإن تحقيق إنجاز عسكري يقضي على البرنامج النووي ويزعزع استقرار النظام بدرجة كبيرة سيجرّدان إيران من أوراق الضغط الأساسية على طاولة المفاوضات. ما يضعها في موقف أضعف بكثير إذا عادت إلى المفاوضات.

ملخص وموازنة بين البدائل

خيارات سيئة:

- **اتفاق نووي سيء**: اتفاق لا يحل المشكلة، ويمنح نظام إيران شرعية، ويخفف ضغط الاقتصاد، ويضمن بقاء النظام.
- **ضغط ضعيف طويل الأمد**: سياسة تتيح للنظام البقاء وإعادة بناء قدراته التهديدية والعمل دون رقابة وإشراف دوليين.
- **ضربة سيئة التصميم:** هجوم مصمم لأغراض رمزية فقط (مثل استهداف محطات طاقة أو جسور)، قد يؤلم إيران لكنه لن يقلص التهديد النووي ولن يدفع إيران إلى التسوية.

خيارات جيدة:

- اتفاق نووي يمنع منعاً تاماً برنامجاً نووياً عسكرياً، ويسمح ببرنامج نووي مدني على أراضي إيران في ظروف قابلة للاستهداف (فوق الأرض) وتحت إشراف دولي.
- ضغط اقتصادي متواصل يعتمد على حصار جزئي منضبط يزيد الضغط على النظام لتغيير سياسته (أي ليتجرع السم). وينبغي التشديد على أن هذا ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لبلوغ غاية استراتيجية أخرى.
- عملية موجهة تهدف إلى تحييد المواقع النووية وإخراج المواد المخصبة من إيران، يعقبها انتقال سريع إلى مفاوضات على اتفاق دائم، في لحظة تكون فيها إيران مجردة من أوراق الضغط.

ينبغي أن يستند الاختيار إلى معيار واحد، وهو تعزيز أمن إسرائيل القومي بصورة يضمن استدامته بعد انتهاء ولاية ترامب الرئاسية. ومن المستبعد أن تحظى حملة عسكرية أخرى ضد إيران بدعم أمريكي بعد انتهاء حقبة ترامب. ولذلك، فإن المطلوب في المرحلة الراهنة هو: التوصل إلى اتفاق نووي جيد، أو توجيه ضربة عسكرية حاسمة تعقبها عملية دبلوماسية مكمّلة.

أما الخيار الوسطي، القائم على «لا ضربة عسكرية ولا اتفاق»، فلا يزال مهماً أداةً للضغط، لكن يجب ألّا يتحول إلى استراتيجية طويلة الأمد تترسخ بمرور الوقت.

الخاتمة

لم تنته الحرب مع إيران بعد، ولذلك لا يزال من المبكر استخلاص استنتاجات نهائية عن نجاحها أو إخفاقها. وسيُقيَّم أداء الحملة مستقبلاً على وفق مسارين زمنيين، الأول على المدى القصير، بقياس مدى نجاحها في إزالة التهديدات التي تواجه إسرائيل، وهي البرنامج النووي الإيراني، وشبكة الوكلاء، والتهديد الصاروخي، والثاني على المدى الطويل، من حيث تأثير الحرب في سياسة إيران واتجاه هذا التأثير، سواء باتجاه مزيد من التطرف أو الاعتدال، أم نحو تغيير في بنية النظام يجعله أكثر براغماتية.

وتظل التوصيات السياسية رهينةً بما ستظهره التطورات. فإذا أفضى الحصار المتبادل إلى تسوية أو إلى تجدد المواجهة العسكرية، فإنه يكون قد حقق غرضاً مفيداً، إذ ستُطرح في الحالتين أهم قضايا إسرائيل. أما إذا تحول الحصار إلى استراتيجية طويلة الأمد عمادها ممارسة أقصى الضغوط، دون فرض قيود فعلية على تراكم قوة إيران وتعزيز قدراتها العسكرية، فمن المرجّح أن تتمكن إيران من استعادة قدراتها.

توصيات عملياتية

- **على المدى القصير:** ضغط بحصار بهدف تليين موقف إيران في المفاوضات، وبناء شرعية تتيح استئناف عمل عسكري إذا رفضت إيران التنازل.

- **اتفاق نووي صارم**: سعي إلى التوصل إلى اتفاق يؤجل امتلاك إيران قدرة على إنتاج سلاح نووي لعدة سنوات، بالسماح بوجود منشآت على ظهر الأرض فقط، وضمان ألا تقل المدة اللازمة لإنتاج المواد الانشطارية الكافية لصنع سلاح نووي عن سنة واحدة، بما يتيح لإسرائيل توجيه ضربة فعّالة إذا شرعت إيران في محاولة اختراق.

- **استئناف القتال:** إذا استؤنفت الحرب، فيجب أن تكون حملةً للقضاء على التهديدات، مع إعطاء الأولوية لإزالة التهديد النووي. ولن تكون الضربات الجوية وحدها كافية لتحقيق هذا الهدف.

- **حقوق الإنسان**: حتى في حال التوصل إلى اتفاق نووي، يجب الحفاظ على العقوبات المتعلقة بحقوق الإنسان في إيران. ولا ينبغي منح الشرعية لقمع نظام وحشي لمواطنيه.

- **الافتراض العملي، مشروع نووي سري**: ستعمل المؤسسة الدفاعية على افتراض وجود مشروع سري لتطوير سلاح نووي في إيران. ويجب تسريع الاستعدادات الاستخبارية والعملياتية لمثل هذا السيناريو. وحتى لو تحققت نتائج حاسمة (بضربة عسكرية أو باتفاق)، يجب عدم التفريط في الموارد التي تولّد هذه الجاهزية الأساسية.

- **لبنان**: يجب تعطيل استراتيجية إيران المعتمدة على وكلاء بانخراط ثنائي مع لبنان. وسيخدم هذا الهدف السعي إلى اتفاق سلام يُلزم حزب الله بنزع سلاحه ويتحقق منه بإشراف دولي، مقابل انسحاب إسرائيلي إلى الحدود الدولية.



مركز قاسيون
للدراسات الاستراتيجية
Qasioun Center for Strategic Studies